14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الإثنين - 17 يونيو 2013م -العدد 15795

إشراف / ياسمين أحمد علي

جرائم القتل في عدن خلال شهر مايو

■ متابعات / أمن عدن :

وقعت عدد من جرائم القتـل في محافظة عدن خلال الفترة من 1 / 5 حتى 6 / 6 / 2013م كالآتي:

في قضايا الثأر جريمتان الأولى في المـدارة والقتيل فيها يدعى (ع،أ،ع) والثانية وقعت في الشيخ عثمان والقتيل فيها يدعى (م،ع،ا ل).

وجرائم القتل في قضايا خلاف على أرض (6) جرائم ثلاث منها وقعت في المنصورة وخلفت القتلى (ح،م،ي) و(ج،م،ح) و(ح،ح،أ) وجريمة في مدينة الشعب قتـل فيهـا (أ،ص، محمد) وجريمة فـي المدارة ويدعـى القتيل (ص،أ،ص) وجريمة في الحسوة اسم القتيل (ع،ج).

جرائم القتل في قضايا التشاجر: اسم القتيل (ع،ع) في جريمة وقعت في المعلا وقتيل اسـمه (أ،م،ع) خلال فض الشغب في كريتر حي الطويلة وقتيل يدعى (و،ع،ع) في إطلاق نار من قبل عناصر خارجة عن القانون.

وجرائم القتل من قبل مجهولين: اسم القتيل (ح،م،ح) الواقعة بالمنصورة وجريمة قتل واحدة من قبل أسـرة اسم القتيل (ج،س،ن) الواقعة في الشيخ عثمان.

عدد من الشخصيات الأكاديمية يبدون لـ 14 أكتوبر آراءهم حول قضايا اغتصاب الأطفال:

جرائم اغتصاب الأطفال قضايا رأي عام يجب النظر إليها ومناقشتها من جميع الجوانب

اغتصاب الأطفال وصمة عار على المجتمع تفاقمت جراء الانفلات الأمني

لا يخلو مجتمع في العالم من جريمة الاغتصاب سواء في الشرق أو الغرب في البلاد المتقدمة أو دول العالم الثالث.. مع اختلاف نسبة الجريمة من مجتمع إلى آخر.. لكن جريمة الاغتصاب في عدن لها شكل ولون ونتائج مختلفة تماماً، إضافة إلى ظهور العديد من الظواهر والقضايا المخلة بالشرف ومنها ظاهرة اغتصاب الأطفال التي تعد من أبشع الجرائم التي ترتكب بحق الطفولة البريئة التي من خلالها يتم تدمير أسرة بأكملها وجيل يتم القضاء عليه.

ولأهمية هذا الموضوع، صفحة (قضايا وحوادث) نزلت للميدان والتقت بعدد من الشخصيات الأكاديمية البارزة فإلى ما تم الحصول عليه.

لقاءات/ ياسمين أحمد علي ومنى قائد

جرائم وحشية

.بداية لقاءاتنا كانت مع الدكتورة/ جوهرة سالم الهواري محاضرة في كلية الآداب فقالت: ظاهرة اغتصاب الأطفال تعتبـر أسوأ الجرائم وحشـية ولابـد أن يحاسـب كل من يرتكب مثل هـذه الأفعال حسـاباً علنياً وأمـام المواطنين وذلك ليكـون عبرة لكل من تسـول له نفسـه ارتكاب مثل هذه الجرائم التي تقضي على براءة الأطفال ومستقبلهم.

وأكـدت فـي حديثهـا علـى ضـرورة تغييـر الإجـراءات القانونيـة وخاصة في هـذه الأيام الصعبة التي تعيشـها البلاد في ظل غياب هيبة الدولة والانفلات الأمني الرهيب الذي شجع على بزوغ مثل هذه الجرائم المخلة بالأخلاق والقيم.

وأشـارت إلـى أن من أسـباب انتشـار هـذه الظاهـرة في المجتمـع اليمني ضعـف الوازع الأخلاقـي والديني، لهذا يجـب تطبيـق القانـون الإسـلامي علـى الأرض.. لأنـه بتطبيقـه لـن تظهر مثـل هـذه الأفعـال أو الجرائم غير السوية والمسيئة للمجتمع الإسلامي، لهذا أناشد بكل قوة ومن هـذا المنبر ضرورة تطبيق القانون للحد من انتشـار هذه الظاهرة أكثر بين أوساط المجتمع اليمني.

مجردون من القيم الأخلاقية

.أمـا الدكتـور/ محمـد عقيـل العطـاس نائـب عميـد كلية الهندسـة لشـؤون الطـلاب فقد قال: تعتبـر ظاهرة اغتصـاب الأطفـال ظاهرة غريبـة علـى مجتمعنا وعلى ديننا الإسلامي..وهي ظاهرة لم يعرفها المجتمع من قبل، ومن يرتكب هذه الأعمال غير الإنسـانية هم في الأساس أشـخاص مجـردون مـن القيـم الأخلاقيـة والإنسـانية والأدبية ولا يعرفون شيئاً عن الدين الإسلامي.

وأضاف: لهذا ينبغي للقضاة اتخاذ الإجراءات السريعة للقضاء علـى هذه الظاهرة مـن خلال تطبيـق القانون، بالإضافـة إلـى تكاتـف الجميـع «المجتمـع، والسـلطة، والقضاء» للحد من انتشـارها، لأن السكوت عنها سيزيد من تفاقمها ويشجع أصحاب النفوس الضعيفة «الذئاب البشرية».

وأفاد أن من أسباب ظهورها انتشار الفوضى والانفلات الأمني الذي نعيشـه هذه الأيـام وكذا غيـاب دور التربية الأسـرية وضعف الوازع الديني، وعمل منظمات المجتمع المدني ، بالإضافة إلى ضعف دور أئمة المساجد في عملية التوعية والإرشاد من مخاطر وأضرار انتشار وتفاقم مثل هذه القضايا المسيئة لسلوك المجتمع.

قضية مستنكرة

.بينما عبـر الدكتور/ معن جرادة رئيس قسـم الهندسـة البحرية عن رأيه قائلا: تعتبر هذه القضية مسـتنكرة بكل المقاييس دينياً وأخلاقيـاً واجتماعياً، ولابد أن يكون هناك ردع لمثل هذه القضايا، كما يجب أن يفعل دور بعض الجهات ويؤخـذ برأيها اتجـاه هذه الأفعـال مثل «الجهـات الأمنية والنيابة العامة وكذا القضاء».

وأضـاف: نحن في مجتمعنا نعاني مـن الانفلات الأمني ومن كثير من القضايا، ولكن كمجتمع علينا أن نقف ونوجه رسـالة للجهـات المعنية بأن تقـف موقفاً قويـاً وحازماً إزاء هذه القضايا.

وأشـار إلى أن اتجاه المجتمع المدني نحو تفعيل مثل هذه القضية هو شيء جميل، ولكن يجب أن يتصاعد بشكل أكبر حتى يصل إلى أعلى المستويات ولا يتحول إلى مجرد أقوال في الصحافة ووسـائل الإعـلام، وإنما لابـد أن يكون هناك اتجاه شـعبي منظـم وراق يحترم القوانين وذلـك للتنديد بمثل هذه الجرائم الجديدة والغريبة على مجتمعنا اليمني المحافظ، أو عن طريق القيام بحملات توعوية أو استنكارية لهذه الجرائم البشعة.

وأفاد بأننا لا نسـتطيع أن نحمل شـريحة معينة «الأسرة أو المدرسة أو المجتمع.. الخ» مسؤولية انتشار هذه الظاهرة، وإنمـا هي عبـارة عن شـرائح مكملـة ومتصلة مـع بعضها البعض وهي عملية متسلسـلة ومرتبة تبدأ من الأسـرة ثم المدرسة ثم المجتمع.. الخ.

وقال: طبعاً إن مثل هذا الفعل مستنكر وقبيح جداً.. لهذا يجب أن نعمل على إزالته من مجتمعنا اليمني.

واستطرد قائلاً: إننا نوجه اللوم والعتاب الشديد للقضاء ليس فقط في قضايا اغتصاب الأطفال، وإنما في كثير من القضايا التي شـهدت إهمالاً وتقاعساً شديداً من القضاة، لهـذا إذا لم يفعـل دور القضاء فـإن المجتمع سيسـير نحو منحدر شديد وصعب.

واختتم حديثه بقوله: بدون القضاء وبدون وجود القانون فإننا لا نسـاوي شيئاً، لهذا إذا أردنا أن نرتقي بهذا المجتمع فعلينا التركيز على دور القضاء وكذا التعليم في المدارس.

ظاهرة كارثية

.ومن جانبه عبـر المهندس/ رياض عبدالله عبد الرحمن مستشار في قسـم الهندسة البحرية بكلية الهندسة قائلا:

على القـانـون اتـخـاذ الإجـراءات السريعة للحد من انتشارها وتفاقمها

غياب الدولة والانفلات الأمني شجعا علـى تـفـشـي الـظـواهـر الاجتماعية السيئة

ظاهرة اغتصـاب الأطفال تعتبـر ظاهرة كارثيـة ولها عدة عوامل وأسباب منها انتشار ظاهرة تعاطي الحبوب المخدرة، وكذا التمرد من قبل الشباب العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى انحدار مستوى العليم في المدارس وعدم التوعية الكاملة والشاملة التي كانت سائدة من قبل، والقيم الأخلاقية التي كانت تتمتع بها المحافظات الجنوبية والشمالية.

وواصل حديثه: كل هذه العوامل ساعدت على انتشار هذه الظاهرة، بالإضافة إلى فقدان الوازع الديني، وكذا تقاعس القضاء في اتخاذ الإجراءات اللازمة والحاسمة حيال هذه القضايا. وأضاف: من المفترض أن يكون الحكم في مثل هذه القضايا سـريعاً جـداً حتى لا يتم تكرار مثـل هذه الأفعال مـن الناحية الشـرعية والقانونيـة، وكذا التوعيـة الدينية ودور أئمـة المسـاجد في هـذا الجانب، إلى جانـب غياب دور الأسـرة فهناك بعض الأسـر للأسف الشـديد لم تعد تهتم بتربية أبنائها كما في السـابق، بالإضافـة إلى دور التوعية المجتمعية ممثلة بوسائل الإعلام بمختلف أنواعها وأشكالها التـي تلعب دوراً مهماً وكبيراً اتجاه هـذا الموضوع وذلك من خلال المساهمة في نشر الوعي عن طريق القنوات الفضائية وتحذير الشـباب من الأضرار والمخاطر التـي تعصف بهم، وكـذا تفعيـل منظمـات المجتمع المدنـي.. علماً بـأن هناك منظمـات يقتصـر عملهـا علـى نطـاق محـدود فلابد من إعطائها الأولوية في تفعيل دورها في مثل هذه القضايا.

قضية رأي عام

.أمـا الدكتـور/ أحمد محمـد أحمد مقبـل عميد كلية الاقتصاد بجامعة عدن فقـال: ظاهرة اغتصاب الأطفال يرفضها المجتمع والدين وترفضها الإنسـانية والبشـرية بصـورة عامـة، لأن مثـل هذا الحـدث هو قضيـة وأخلاق مجتمع.. علماً بأن مدينة عدن تتميز بالألفة بين الناس مـن جميع المناطق سـواءً فـي الداخل أو الخـارج، وكانت تجمعهم العلاقات الاجتماعية والإنسانية الطيبة.

وأضاف: انتشار مثل هذه الظاهرة لا نحصرها بالحدث نفسـه، وإنما هـي قضيـة رأي عام لابـد من النظـر إليها ومناقشـتها من جميـع الجهات وكـذا تحديد مسـؤولية الجهات المعنية بحماية الطفل سواء في المدرسة أو الشارع، بالإضافة إلى دور الأسرة في رفع مستوى وعي الطفل.

وفـي سـياق حديثـه قـال: كمـا يجـب علينـا أن ننظر للمظاهـر الأخرى التي تفشـت في المجتمع مثل انتشـار ظاهـرة المخدرات بجميـع أنواعهـا، وكذا ظهـور البطالة بين أوساط الشـباب.. لهذا نطالب في مثل هذه القضايا بعقوبة رادعة لا يمكن المسـاومة فيها، لأنها ليست قضية طفل فحسب وإنما هي قضية تدمير أسرة بأكملها وجيل يتم القضاء عليه بهذه الممارسات السيئة.

وأضـاف: لهذا لابـد من حكـم رادع لهؤلاء الأشـخاص وتطبيـق أقصـى عقوبة علـى مرتكبي هـذه الجرائم وهو حكم الإعدام وان يتم تطبيقه بشـكل علني وأمام الناس، وذلك للحد منها.

وقـال: فالتخـاذل بمثـل هـذه القضايـا سـيظهر لنـا أخلاقيـات وعلاقـات سـيئة فـي المجتمـع.. علمـا بأننـا مجتمـع عربـي وإسـلامي ولسـنا مـن قوم لـوط، لهـذا نرجـو مـن الجهـات المعنيـة القيـام بتفعيـل دور القوانين ووضع الشخص المناسب فـي المكان المناسـب سـواء كان في القضـاء او النيابـة او الشـرطة او فـي أي مؤسسـة تحمـي هذا الوطـن.. فجريمـة قتـل بـراءة الطفل جريمة بشعة ومن يقوم بارتكابها هو شخص غير سوي ومجرد من الإنسانية سواء من خلال ما يتناوله أو من خلال سلوكه وأخلاقياته.

■ احمد باجرش

■ م . رياض عبدالله

■ د . ابراهيم

■ د . احمد مقبل

■ د .محمد العطاس

■ د . محمد باناجة

■ د . شاكر ادريس

■ د . معن جرادة

■ د . أحمد سيف

تردي الجانب الأخلاقي والقيمي

بينمـا تحدث الدكتـور محمد عمر باناجـة نائب عميد كلية الاقتصاد للدراسـات العليا والبحـث العلمي قائلا: ظاهرة اغتصاب الأطفال هي جزء لا يتجزأ من الظواهر الاجتماعيـة السـيئة التـي بدأت تأخـذ طابع الانتشـار، ويرجع ذلـك الى تردي الجانب الأخلاقـي والقيمي لدى المواطنـين، بالإضافة إلى أسـباب عديدة منهـا غياب دور الدولة بدرجة أساسية في التوعية وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه هذه المسـألة وكـذا التراخي في العقوبات الجنائية.

وأوضـح أن ظاهـرة اغتصـاب الأطفـال إذا أخـذت بالانتشـار أكثـر دون أن يكون هناك رادع لها هذا سـيؤدي إلى بروز ظواهر اجتماعية أخرى تسيء إلى المجتمع والى أخلاقياتـه وسـمعته، وكما هو معـروف أن بقاء الأمم من بقاء أخلاقها.

أمـا عـن القضـاء فقـال: انـه سـينظر إلى الإجـراءات القانونيـة المتبعـة وإذا كان فـي القانون المدنـي والقانون الجنائي مواد تجرم مثل هذه الظاهرة أو تحدد عقوبتها، وفي هـذه الحالة يمكن للقاضي الحكـم من منطلق هذه القاعـدة.. وأضاف: لكـن إذا كانت هـذه القوانين الرادعة غائبـة فان القاضي لا يسـتطيع ان يحكم بشـيء. ونؤكد علـى ضـرورة أن تكـون هنـاك إجـراءات رادعة حتـى وان اضطر الأمـر لاتخاذ عقوبـة الإعدام بحـق مرتكبي هذا الفعل الفاحش.

منظمات المجتمع المدني مدعوة إلى إقامة حملات توعوية وإرشادية مكثفة للحد من الممارسات السيئة

لابد من تفعيل دور القضاء والتعليم في المدارس للارتقاء بالمجتمع

وصمة عار

وقال الدكتور شـاكر إدريس محمد مستشـار بحري في كلية الهندسـة عن هذه الظاهرة بأنهـا وصمة عار، وعلى أي مجتمع يحترم نفسـه أن يسـعى جاهـدا لمعالجة هذه الظاهرة بكل الأساليب والإمكانيات.

وأضـاف: كما أن هذه الظاهرة الخبيثة لا ترضى بها أي ديانة سـماوية ولا قوانين أرضية ويجب أن يعمل الجميع للحد منها والقضاء عليها.

وواصل حديثه: أحيي وسائل الإعلام على الدور العظيم الذي تقـوم به وأخص بالذكر صحيفـة «14 أكتوبر» على مجهودها لكشف الحقيقة.

وأشـار إلى أهمية دور القضاء في معالجة هذه الظاهرة بالتفاعل الإيجابي معها من حيث البت والحكم السريع في القضايا الخاصة باغتصاب الأطفال حسب القوانين والتشريعات.

غياب دور الأسرة

وقـال الأخ احمد محمد باجرش مديـر المكتبة في كلية الهندسة: نلاحظ في الفترة الأخيرة انعدام الاهتمام من قبل الأسرة بالطفل نفسه بالإضافة إلى تقاعس القضاء حيث لا توجد عقوبة رادعة وحاسـمة لمثـل هذه الجرائم، لهذا لابد من كل الأسر أن تحث أبناءها على الذهاب إلى المساجد وتعلم الصلاة وآداب وأخلاقيات الدين الإسلامي الحنيـف، وكذا حثهم على التربية الإسـلامية الحقيقية التي ستنشئ جيلا صالحا وواعيا بتعاليم دينه الإسلامي في المجتمع.

وأضاف ان الأسرة والمدرسة تكمل كل منهما الأخرى في عملية التربية والتوعية الصحيحة للطفل.

تنفيذ أقصى عقوبة

وخـلال وقفتنـا القصيـرة مـع الدكتـور احمد سـيف سعيد رئيس قسم الاقتصاد والتنمية في كلية الاقتصاد قال: هذه الظواهر والجرائم المقلقة لها مسـببات تؤدي إلى ظهورهـا مثل تعاطي الحبوب المخـدرة وهو من أهم الأسـباب التـي سـاعدت على ظهـور مثل هـذه الحالات الشـاذة في المجتمع اليمني.. لهذا ينبغي أن تحول هذه الجريمـة إلى قضيـة رأي عـام وان يتم الضـرب بيد من حديـد وتنفيذ أقصى عقوبة بشـكل علنـي وأمام الناس ليكون ذلك رادعا وعبرة لكل من تسـول له نفسـه العبث ببراءة الأطفال وتدمير حياتهم.

استهداف القيم المدنية

وآخر لقاءاتنا كانت مع الدكتور إبراهيم عبدالرحمن أستاذ اقتصاد الطاقة في كلية الاقتصاد حيث قال: عندما نقف أمـام أي ظاهرة في المجتمـع يجب ان نربطهـا أولا بالإطار العـام وحالة المجتمـع، فنحـن وبعد حـرب 1994م تعرض مجتمعنـا لتدميـر أخلاقي وقيمـي منظم وكان يسـتهدف مدينة عدن.. تلك المدينة التي لها طابع حضاري وذات سلوك راق والناس تعيش فيها بأمان.. فجرى استهداف هذه المدينة من قبل عقلية لا تعيش فيها ولا تعترف بها.

واسـتطرد قائـلا: لهـذا أقـول إن الظاهـرة هي جـزء من الظواهـر المخلـة بالأخـلاق فـي المجتمـع ومربوطـة بهـذا الاستهداف الذي يتم. حيث تم تدمير الأخلاق حتى داخل المسـاجد وانتشـر النفاق والدجـل بين الناس، وعنـد انهيار التعليم وانتشـار الدجل تم نشـر الحبوب والمخدرات وجرى تغطية هذه الجرائم من خلال ضعف دور القضاء والشرطة فـي أداء واجبهـا، وكذا ضعف دور المدرسـة في أداء رسـالتها السـامية ونتيجـة لـكل هذه الأمـور تتسـع دائـرة القضايا والجرائم المرتبطة في الأساس بالانفلات العام الحاصل في كل مجالات الحياة حتى داخل الأسرة الواحدة وذلك بسبب الانهيار الأخلاقي الذي يحدث.

وأكـد انه لابـد من اسـتعادة الدولة كي يكـون هناك نظام وردع ومتابعة لكل هذه الاخلالات التي تتم، وبالتالي سيتم القضاء عليها والتخلص منها.

وأضـاف: أما في ظل هذا الوضع وفي ظل انعدام الدولة فلا يمكن أن نصل إلى شـيء.. لهذا فان الحلقة الرئيسية لحـل كل هذه الظواهر هي اسـتعادة الدولة وهيبة النظام والقانـون وكـذا اسـتعادة مدينـة عـدن وجههـا الجميـل الأخلاقي البديع.

أخي القارئ .. أختي القارئة

سوء التغذية يهدد أكثر من نصف الأطفال في اليمن ما ينذر بمشكلة إنسانية كبيرة تتحمل مسؤوليتها الأسرة والمجتمع والسلطة المحلية والمؤسسات الحكومية المعنية برعاية الطفولة والأمن الغذائي ومنظمات المجتمع المدني..

سوء التغذية عائق التنمية ومواجهته مسؤولية الجميع